

ملاحظات موجزة لرئيسى لجنة منظمة (IOSCO) الدولية، و لجنة المدفوعات و أنظمة التسويات المالية حول مبادئ البنى التحتية للأسواق المالية:

تقوم كل من لجنة المدفوعات وأنظمة التسويات المالية، و اللجنة التقنية للمنظمة الدولية لهيئات الأوراق المالية (IOSCO) اليوم، بنشر مبادئ البنى التحتية للأسواق المالية

- يتضمن التقرير معايير دولية جديدة، حول البنية التحتية للأسواق المالية، و التي تشمل على أنظمة التسويات المالية ذات الأهمية المنتظمة، و الإيداع المركزي للأوراق المالية، و أنظمة تسوية الأوراق المالية، و الأطراف الرئيسية المشاركة في السوق المالي، و مراكز التداولات المالية. و قد حلت هذه المعايير عوضاً عن المعايير الموجودة سابقاً، و المنظمة للبنية التحتية للأسواق المالية.

- و بالمقارنة مع المعايير الثلاث السابقة المستبدلة، فإننا نلاحظ أن المعايير الجديدة محدثة، و منسجمة مع بعضها البعض، و متماسكة و مترابطة بصورة فاعلة.

و قد صممت هذه المعايير الجديدة، بصورة تجعل من البنية التحتية للأسواق المالية، أكثر مرونة تجاه الأزمات المالية، و بصورة خاصة، الأخطاء المرتكبة من المساهمين في الأسواق المالية.

- و يتضمن التقرير نسخة منقحة عن مسؤوليات الهيئات المالية المعنية في التنظيم، و الرقابة، و الإشراف على البنية التحتية للأسواق المالية.

- و يعمل أعضاء كل من منظمة (IOSCO) الدولية، و لجنة المدفوعات و أنظمة التسويات المالية، جاهدين على اعتماد معايير جديدة لنهاية العام 2012، و وضعها في التنفيذ بأسرع وقت ممكن.

و يدمج التقرير خبرات، استمرت لأكثر من عام حول المعايير الدولية للبنية التحتية للأسواق المالية، و دروساً هامة مستخلصة من الأزمات المالية، و سياسات عمل حالية متبعة من كل من منظمة (IOSCO) الدولية، و لجنة المدفوعات و أنظمة التسويات

المالية، و غيرها من الجهات الدولية الأخرى النازمة لهذه المعايير، و ما قدم من معلومات داعمة من جهات استشارية رسمية و غير رسمية شاملة حول الأسواق المالية.

و إضافة لما تقدم، فقد قام التقرير بدعم مبادرات مجموعة وزراء المالية العشرين، و حاكمي المصارف المركزية (مجموعة العشرين الاقتصادية)، و مجلس الاستقرار المالي، و ذلك بهدف تعزيز البنى التحتية المالية الأساسية، و الأسواق المالية بصورة عامة.

و توجّه المعايير المتضمنة في التقرير، لمعالجة أنظمة الدفع ذات الأهمية المنتظمة، و الإيداع المركزي للأوراق المالية، و أنظمة تسوية الأوراق المالية، و الأطراف الأساسية المشاركة في السوق المالي، و مراكز التداولات المالية.

و تقوم هذه المعايير بدمج دليل عمل منظمة (IOSCO) الدولية، و لجنة المدفوعات و أنظمة التسوية المالية، فيما يتعلق بتفاصيل المشتقات المالية، المدرجة في السوق المالية الموازية للأطراف الأساسية المشاركة في السوق المالي.

و عموماً، فإن هذه المعايير تستند على أسس ثابتة، و تقوم بالاعتراف بحاجة البنية التحتية للأسواق المالية على اختلافها، إلى طرق و مناهج عمل متعددة، للوصول إلى النتائج المرغوبة و المخطط لها.

و في بعض الحالات، تقوم هذه المعايير بوضع متطلبات محددة كحد أدنى، و ذلك للقيام بضمان مستويات عامة بحدها الأدنى، لعملية إدارة المخاطر في البنى التحتية للأسواق المالية، و عبر عدد من الدول.

و على الرغم من قيام هذا التقرير باستبدال العديد من المعايير الدولية الموجودة بصورة خاصة، حول البنية التحتية للأسواق المالية.

إلا أنه تمكن من الإبقاء على مجموعة واسعة من التوصيات حول الأسواق المالية، من التوصيات المتعلقة بأنظمة تسوية الأوراق المالية، و التي مازالت نافذة (في الملحق س من التقرير).

و قد تتمكن كل من منظمة (IOSCO) الدولية، و لجنة المدفوعات و أنظمة التسويات المالية مستقبلاً، من إجراء عملية مراجعة شاملة لهذه التوصيات المتعلقة بالأسواق المالية عموماً.

و بصورة إجمالية، يمكننا أن نقول، أن هذه المعايير الجديدة، و التي نعني بها " المبادئ" بصورة لاحقة، قد تمكنت من تعزيز أدلة العمل المتوفرة حول إدارة المخاطر، و من توفير متطلبات مالية جديدة، و من توسيع مجالات تطبيق هذه

المبادئ، على أنواع مختلفة من البنى التحتية للأسواق المالية، كمراكز التداولات المالية مثلاً.

فبعض هذه المبادئ (المعايير) على سبيل المثال، تتطلب من البنى التحتية المعنية للأسواق المالية، أن تحافظ على مستويات عالية من الموارد المالية لمعالجة المخاطر الائتمانية الناشئة، أو مخاطر السيولة مثلاً، أو ربما مخاطر الأعمال التجارية عموماً، بصورة حديثة عما كان سابقاً.

و نذكر بصورة هامة، ما توفره هذه المبادئ (المعايير) من دليل عمل رائع حول حوكمة العمليات التجارية المنفذة في البنى التحتية للأسواق المالية.

و نتوسع بصورة أوسع، لنلقي الضوء على ما توفره هذه المبادئ (المعايير) من دليل عمل أكثر تفصيلاً، للمخاطر المرافقة للمساهمين في البنى التحتية للأسواق المالية، على اختلاف أنواعهم.

مع إلقاء مزيد من الضوء على موضوع الشفافية.

و قد تم إكمال هذه المبادئ (المعايير)، من خلال توضيح للمسؤوليات الخمسة للهيئات المالية، و التي تقوم من خلالها بتوفير الفعالية و الكفاءة في التنظيم، و الرقابة، و الإشراف على البنى التحتية للأسواق المالية.

و تعد هذه المبادئ (المعايير)، و المسؤوليات متوافقة مع الاستراتيجيات المرسومة لمجموعة العشرين الاقتصادية، و مجلس الاستقرار المالي، في توفير التعاون المطلوب، و إمكانيات الدخول إلى الأسواق المالية، و إيجاد الحلول المناسبة للأطراف الأساسية المشاركة في السوق المالي.

و قد ترافق إصدار هذا التقرير مع تقريرين آخرين، الأول حول: " إطار عمل الإفصاح للبنى التحتية للأسواق المالية ". أما الثاني، فهو: " منهجية و طرق التقييم لمبادئ البنى التحتية للأسواق المالية، و مسؤوليات الهيئات المالية."

و قد تم وضع هذين التقريرين الملحقين للنشر، و للحصول على الملاحظات العامة للجمهور حول مضامينهم، لغاية الخامس عشر من شهر حزيران 2012.

و ستتم عملية الإنتهاء من هذين التقريرين الملحقين، و نشرهما بصورة نهائية، بعد إنهاء الفترة الزمنية المحددة للحصول على ملاحظات الجمهور بهذا الخصوص.

الخلفية:

بدأت منظمة (IOSCO) الدولية، و لجنة المدفوعات و أنظمة التسويات المالية مبادراتها للقيام بعملية مراجعة و تحديث للمعايير الدولية المتعلقة بالبنى التحتية للأسواق المالية.

و قد كانت هذه المبادرة، بصورة أساسية، ناتجة عن الحالة الموجودة و المتمثلة بازدياد المخاطر المالية، و انتشار حالة من عدم الوضوح فيما يتعلق بإظهار الدلائل و البراهين المتعلقة بعمل الأسواق المالية خلال فترات الأزمات المالية، و ازدياد أهمية دور البنى التحتية للأسواق المالية في آلية عمل هذه الأسواق .

و تعتبر البنى التحتية للأسواق المالية، المصدر الداعم للعمل الصحيح خلال الأزمات المالية الحالية. فوجودها بالشكل المناسب، يمكن من القيام بعملية تسوية للالتزامات المالية عموماً، في حالات المديونية المالية مثلاً، كما و يعطي المساهمين في الأسواق المالية، الثقة اللازمة للاستمرار في التداولات المالية المطلوبة.

و قد أوضحت الأزمات المالية، العديد من الدروس الهامة فيما يتعلق بآلية العمل على إدارة المخاطر المالية، بصورة فاعلة، و بخصوص الحاجة إلى وجود حوكمة قوية، و نظام إشرافي فاعل للبنى التحتية للأسواق المالية، للقيام بعملية معالجة لحالات أشد خطورة من التوترات و المطبات المالية مما قد نمر به حالياً.

و قد قمنا بعملية مراجعة للمعايير الدولية الناظمة للبنى التحتية للأسواق المالية، في خضم مهماتنا الهادفة إلى دعم أهداف مجموعة العشرين الاقتصادية، و مجلس الاستقرار المالي في تعزيز سلامة و صحة الأسواق المالية بما في ذلك البنية التحتية لهذه الأسواق و التي غالباً ما تكون موضع نقاش و جدل دائم.

و قد قامت مجموعة العشرين الاقتصادية، بصورة أكثر تحديداً، بإصدار الأوامر الملزمة للقيام بأعمال التقاص المالي، لمنتجات المشتقات المالية المدرجة في السوق الموازية بصورة نظامية.

كما و طلبت أن تتم عملية إعداد التقارير المطلوبة حول البيانات المالية، للتداولات التجارية المنفذة، لهذه المشتقات المالية، و أن تتم عملية إرسالها إلى مراكز التداولات المالية.

هذا و قد أصبحت مراكز التقاص المالي المركزية، ذات أهمية متزايدة في أعمال التسويات المالية، لتداولات أسواق النقد التجارية، كمراكز التداولات المالية مثلاً. و قد تتوسع في أدوارها المنشودة خلال السنوات القادمة.

و بناء على ما تقدم، فإنه من الضروري و الفاعل أن تمتلك البنى التحتية للأسواق المالية، الممارسات السليمة لعمليات إدارة المخاطر المالية، و التي تتوافق مع تفعيل و تعزيز دورها في الوصول إلى أسواق مالية ناشطة و مستقرة وطنياً و دولياً. و يعد التطبيق المبكر لهذه المبادئ الجديدة، أمراً هاماً و حيوياً في التوصل إلى تطبيق التزامات مجموعة العشرين الاقتصادية، في القيام بأعمال تقاص مالي مركزي، بالصورة المطلوبة، و في القيام بإعداد التقارير المالية المطلوبة، حول البيانات المالية المعنية، بالصورة الأمثل و ذلك لنهاية العام 2012.

دعم استراتيجيات مجموعة العشرين الاقتصادية، و مجلس الاستقرار المالي في توفير التعاون، و تقديم إمكانيات الدخول إلى الأسواق المالية، و إصدار القرارات:

يعمل هذا التقرير على دعم استراتيجيات كل من مجموعة العشرين الاقتصادية، و مجلس الاستقرار المالي في توثيق التعاون البناء بين الأسواق المالية، و توفير إمكانيات الدخول إليها، و إصدار القرارات المناسبة بهذا الخصوص.

و تعترف كل من منظمة (IOSCO) الدولية، و لجنة المدفوعات و أنظمة التسويات المالية، بالحاجة إلى وجود تعاون و تنسيق فاعل بين المصارف المركزية، و منظمي الأسواق المالية، و الهيئات المالية الأخرى ذات العلاقة، على المستويين المحلي و الدولي.

و ذلك نظراً إلى الأهمية المتصاعدة للبنية التحتية للأسواق المالية دولياً، و التي تساهم في خدمة الهيئات المالية المتنوعة، و الأسواق المالية بصورة عامة، و تزيد من علاقات الترابط بينها.

و يبني التقرير أفكاره استناداً إلى أطر العمل التعاونية الموجودة بين المصارف المركزية، و منظمي الأوراق المالية، كما و يعمل على تأسيس و بناء أطر عمل جديدة للتشاور و التعاون بين المصارف المركزية، و منظمي الأوراق المالية (كما يوضح في فقرة المسؤوليات ي)، و ذلك بهدف تعزيز سلامة و فاعلية البنى التحتية للأسواق المالية، و التي تتم عملية الرقابة و الإشراف عليها من قبل الهيئات المالية المتعددة.

و يعالج التقرير إمكانيات الدخول إلى البنى التحتية للأسواق المالية، و التي يتوجب عليها أن تقوم بتأسيس سياسات دخول، توفر العدالة، و الإمكانية الواسعة لعدد من الهيئات و الجهات المالية مع التأكيد على المحافظة على عملي السلامة و الفعالية.

و يعد إمكانيات دخول الأطراف الأساسية المشاركة في السوق المالي، بصورة خاصة، بالأمر الأكثر أهمية، في ضوء التزامات مجموعة العشرين الاقتصادية بالتناقص المركزي للمشتقات المالية المدرجة بصورة نظامية في السوق الموازية و ذلك لنهاية العام 2012.

ففي تقرير تشرين الثاني لعام 2011، قامت لجنة النظام المالي الدولي، بالأخذ بعين الاعتبار، للتطبيقات الفاعلة، للترتيبات البديلة، لتوفير إمكانيات الدخول إلى البنى التحتية للأسواق المالية، و نعتي بذلك المشاركة المباشرة مثلاً في الأطراف الأساسية المشاركة في السوق المالي دولياً، أو ربما الترتيبات و الإجراءات المتبعة لمشاركة المساهمين على اختلافهم، أو تأسيس أطراف أساسية فاعلة في السوق المالي بصورة محلية، و العمل على تعزيز روابط بينها، و بين غيرها في أسواق مالية أخرى.

و تعمل المبادئ المذكورة في التقرير الحالي، على عكس ما تقوم به لجنة النظام المالي الدولي، من أعمال، كما و تعالج الإمكانات المتوفرة للقيام بتحديد، و الرقابة على، و تلطيف، و إدارة المخاطر المفروضة على البنى التحتية للأسواق المالية في ضوء الإجراءات المتعددة المتخذة.

و يعالج التقرير آلية إصدارات القرارات، استناداً إلى عدد من المبادئ، و التي تتسجم مع أهداف مجلس الاستقرار المالي، في تطوير أطر عمل فاعلة، لإصدار القرارات المتناسبة، للبنى التحتية للأسواق المالية.

و بينما تقوم هذه المبادئ بالتركيز على تعزيز آلية عمل البنى التحتية للأسواق المالية، بالقدر المناسب من السهولة الممكنة، و ذلك في ظل الظروف الطبيعية، و في الأوقات العسيرة أيضاً، و وفقاً لظروف متعددة تحيط بالأسواق المالية.

يمكن في ظل ظروف شديدة خاصة، و مع العلم بضرورة أخذ الإجراءات الاحتياطية المناسبة، أن تواجه الأسواق المالية عموماً، و بنيتها التحتية بصورة أكثر خصوصية، مستويات مرتفعة من الاضطرابات و التعسر المالي، و التي يمكن أن تؤثر عليها سلباً، و على إمكاناتها في استيفاء التزاماتها المطلوبة، و تأدية واجباتها المخولة بها.

و في حدود معينة، قد تصبح الحلول الطروحة و المدروسة غير قابلة للتطبيق، أو ربما قد تصبح غير ملائمة مالياً بصورة أكثر دقة.

و اعتماداً على الحالات المحددة المتوفرة، و الصلاحيات الموجودة للهيئات المالية ضمن الجهات المالية المعنية المحددة، و في مثل هذه الحالات، يمكن أن تقوم الأسواق المالية و بنيتها المالية تحديداً، بتطبيق إجراءات خاصة، إضافة إلى قيام الهيئات المالية الأخرى بذلك، أو جميع هذه الأطراف مجتمعين.

و ذلك لضمان استمرار تقديم الخدمات لضرورية، و للقيام بعملية تلطيف و تخفيف لأي اضطرابات أو اختلالات مالية حاصلة في النظام المالي.

و تحدد المبادئ المذكورة في التقرير، عدداً من الإجراءات التي يتوجب على البنى التحتية للأسواق المالية أن تقوم بها، و تيسر إمكانيات تطبيقها، لتنعم بالازدهار و الانتعاش المالي المأمول، و لتثبت الخطط المالية الملائمة و المنتظمة لذلك.

و يتوجب على الأسواق المالية أيضاً، أن تأخذ بالاعتبار تطبيق أنظمة إصدارات القرارات المناسبة، وفقاً للتصميم و الشكل الأنسب، و طبيعة العمليات التجارية المنفذة.

و مستقبلاً، ستعمل كل من منظمة (IOSCO) الدولية، و لجنة المدفوعات و أنظمة التسويات المالية معاً، على التركيز بصورة خاصة، على آلية إصدار القرارات في الأسواق المالية.

تعزيز قوة و توافق المعايير المالية الدولية للبنى التحتية للأسواق المالية:

قامت لجنة المدفوعات و أنظمة التسويات المالية، و منظمة (IOSCO) الدولية بتقوية، و تعزيز توافق المعايير الدولية للبنى التحتية للأسواق المالية، و ذلك من خلال رفع الحد الأدنى للمتطلبات القانونية، و توفير دليل عمل أكثر تفصيلاً، و توسيع مجال هذه المعايير الدولية، لتمكين من تغطية مواضيع جديدة لإدارة المخاطر، و أنواع جديدة من البنى التحتية للأسواق المالية.

و قد تمت عملية تصنيف المبادئ (24) الأربع و العشرين، الموضحة ضمن مخطط في هذا التقرير، وفقاً لتسعة تصنيفات واسعة و تشمل على:

- (أ)- التنظيم العام .
- (ب)- إدارة مخاطر السيولة و الائتمان.
- (ت)- التسوية المالية.
- (ث)- الإيداع المركزي للأوراق المالية، و أنظمة تسويات القيم المالية المتداولة.
- (ج)- إدارة الأخطاء و المغالطات.
- (ح)- إدارة المخاطر التشغيلية، و مخاطر الأعمال عموماً.
- (خ)- توفير إمكانيات الدخول إلى البنى التحتية للأسواق المالية.
- (د)- الفعالية.
- (ذ)- و الشفافية.

و تتضمن هذه التصنيفات الواسعة، عوامل رئيسية مثيرة للجدل، و ذلك للحفاظ على سلامة و فعالية النماذج المعتمدة، و العمليات التجارية المنفذة في البنى التحتية للأسواق المالية.

التنظيم العام:

توفر المبادئ الثلاث الأولى الموضحة في التقرير، دليل عمل حول التنظيم العام للبنى التحتية للأسواق المالية، يساعد في القيام بعملية تأسيس لأرضية صلبة، لإدارة مخاطر البنى التحتية للأسواق المالية.

المبدأ الأول (1): حول الأسس القانونية:

و يتطلب من البنى التحتية للأسواق المالية، أن تمتلك أساساً قانونياً صلباً لنشاطاتها التجارية لمنفذة.

المبدأ الثاني (2): حول الحوكمة:

و يتطلب من البنى التحتية للأسواق المالية، أن تمتلك إجراءات الحوكمة الفاعلة و التي تركز على سلامة و فاعلية عملها، و تدعم استقرار النظام المالي الشامل، و الاعتبارات الأخرى للمصالح العامة للمساهمين، و الأهداف المرسومة للمساهمين المعنيين.

و يوفر المبدأ دليل عمل أوسع، من المعايير السابقة حول أدوار، و مسؤوليات، و تركيبة أعضاء مجلس الإدارة للشركات المساهمة.

المبدأ الثالث (3): حول إطار عمل الإدارة الشاملة للمخاطر:

و يعتبر مبدأً جديداً، يتطلب من البنى التحتية للأسواق المالية أن تقوم بإجراء مراجعة متكاملة و شاملة للمخاطر التي تواجهها، و يتضمن ذلك المخاطر الفعلية التي تواجهها، و المخاطر التي يتعرض لها المساهمون، و الزبائن (المستثمرون الماليون)، و غيرهم من الهيئات المالية الأخرى.

إدارة مخاطر السيولة و الائتمان:

يعالج المبدأ الرابع (4) و حتى المبدأ السابع (7)، عملية إدارة مخاطر السيولة و الائتمان، الناشئة عن عمليات التسوية و التقاص و الدفع للبنى التحتية للأسواق المالية. و خلافاً لما ورد ذكره من معايير دولية سابقة، يقوم هذا التقرير بالتمييز بين كل من مخاطر الائتمان، و مخاطر السيولة. و يقدم معايير مستقلة، لمعالجة إدارة كل نوع من هذه المخاطر، بصورة مستقلة.

و يتمحور المبدأ الرابع (4): حول المخاطر الائتمانية.

أما المبدأ السابع (7): فهو حول مخاطر السيولة.

و يستكملان عن طريق كل من المبدأ الخامس (5): الضمانات، و المبدأ السادس (6): الهُوامش المالية.

و توفر هذه المبادئ الأربع مجتمعة، عبر تصميمها بالشكل الأنسب، درجات عالية من الثقة في الأسواق المالية، و بنيتها التحتية، تمكنها من العمل، و تقديم الخدمات الضرورية، كمصدر مناسب للاستقرار المالي، و ذلك خلال أوقات التعسر المالي، حتى في ظل ظروف شديدة القساوة و لكنها مقبولة، قد تعاني منها هذه الأسواق.

و يعالج المبدأ الرابع (4)، إدارة المخاطر الائتمانية، حيث يتطلب من أنظمة الدفع المالي الهامة، و المنتظمة، و أنظمة التسويات المالية، و الأطراف الأساسية المشاركة في السوق المالي، أن تطلب الضمانات المالية الكاملة، لمعروضاتها المالية الائتمانية، من كل مساهم في السوق المالي، مع توفير الدرجات المطلوبة من الثقة لذلك. و يتطلب هذا المبدأ، أن تتخبط الأطراف الأساسية المشاركة في السوق المالي بنشاطات مالية أوسع، و ذات ملفات أكثر تعقيداً، و أشد خطورة مالية.

أما في حال كون هذه الأطراف فاعلة و هامة، من خلال عدد من الهيئات المالية، فيوضح هذا المبدأ، ضرورة محافظتها على موارد مالية إضافية، و كافية لمجابهة الأخطار و المغالطات التي قد يتعرض لها مساهمان اثنان كحد أدنى، و الأطراف التابعة الأخرى، و التي تؤدي إلى تعاضم حالة المخاطر الناشئة، عن المعروضات الائتمانية للأطراف الأساسية المشاركة في السوق المالي، بظروف شديدة و لكنها مقبولة في هذه الأسواق.

و يتطلب أيضاً من الأطراف الأساسية المشاركة في السوق المالي الأخرى، أن تمتلك الموارد المالية الإضافية و الهامة لمواجهة الأخطار و المغالطات الناشئة عن

التداولات التجارية للمساهمين بالحد الأدنى، و الجهات التابعة لهم، و التي أدت إلى حصول معروضات ائتمانية بحجم واسع لهم من قبل هذه الأطراف الفاعلة في السوق. و ذلك ضمن شروط شديدة مالياً، و لكنها مقبولة في الظروف العامة للأسواق المالية نوعاً ما.

و يتضمن **المبدأ الرابع (4)** أيضاً، مطلباً جديداً للبنى التحتية للأسواق المالية، يتناول **ضرورة تأسيسها لقوانين** و **إجراءات قانونية ظاهرة، و واضحة،** و ذلك لمعالجة حالات الخسائر الائتمانية الهامة غير المضمونة، و استكمال الحصول على الموارد المالية الكافية، عند الحاجة لها.

يتناول **المبدأ الخامس (5): الضمانات**، أما **المبدأ السادس (6)**: فهو حول **الهوامش المالية**، و يبحثان معاً القضايا المتعلقة بأهمية و جود الضمانات المالية للبنى التحتية للأسواق المالية، و التي يجب أن تقوم بالمحافظة عليها لتغطية، المعروضات من الائتمانات المالية المتعددة.

كما و يعالج **المبدأ الخامس (5): نوعية، و شكل، و طريقة إدارة الضمانات المالية**، و التي تقوم الأسواق المالية و بنيتها التحتية بتجميعها للقيام بعملية إدارة معروضاتها الائتمانية المتعددة.

و يتطلب المبدأ، قبول ضمانات، لائتمانات مالية منخفضة، و سيولة منخفضة، و ضمن سوق مالية خطيرة.

و يتطلب المبدأ من الأسواق المالية، أن تقوم بوضع نماذج مفصلة، محددة، و مناسبة موضع التنفيذ، مع ضوابط و حدود مركزة.

يطبق **المبدأ السادس (6)** بصورة خاصة، على الأطراف الأساسية المشاركة في السوق المالي، و يعالج **متطلبات الهوامش المالية، و النماذج المعتمدة لذلك.**

و بهدف المحافظة على هوامش وقائية مالية، تجاه معروضات الدين المستقبلية تجاه المساهمين، يتوجب على الأطراف الأساسية المشاركة في السوق المالي، أن تضع مستويات هوامش مالية أولية، وفقاً لمستويات محددة، يتم تحديدها بصورة دقيقة، وفقاً لمستويات معينة تبعث الثقة في الأسواق المالية، و ذلك بحدود لا تقل عن (99) % تسع و تسعين بالمئة فيما يتعلق بالتوزيعات المالية المقدرة للمعروضات المستقبلية من الدين.

و يتطلب المبدأ أيضاً من الأطراف الأساسية المشاركة في السوق المالي، أن تقوم بعملية تحليل و رقابة على نماذج الأداء المعتمدة، و التغطية الإجمالية للهوامش المالية،

عن طريق القيام باختبارات داعمة يومية و فاعلة، و تحليلات شهرية على الأقل، لمدى التأثيرات المالية لاعتماد مثل هذه النماذج المالية المعتمدة.

و يتضمن كل من **المبدأين الخامس (5) و السادس (6)**، دليل عمل جديد، فيما يتعلق **بإدارة دورة تداول الأسهم المالية، و مخاطر الأداء المالي الخاطئ.**

يدور **المبدأ السابع (7) حول: مخاطر السيولة، و يتطلب زيادة متطلبات الحد الأدنى، لإدارة مخاطر السيولة.**

و يتطلب هذا المبدأ، من البنى التحتية للأسواق المالية، أن تحافظ على موارد سيولة فاعلة، بكافة العملات الملائمة، بنفس قيم التداولات اليومية، و بما يتناسب مع حجم التداولات التجارية الداخلية، و التزامات تسويات الدفع المالية لعدد من الأيام، مما يبعث درجات عالية من الثقة في الأسواق المالية، في ظل درجات واسعة، و متنوعة من سيناريوهات لحالات تعسر مالي محتملة.

و تتضمن هذه السيناريوهات الأخطاء المرتكبة من المساهمين، أو من قبل الجهات التابعة الأخرى، و التي قد تؤدي إلى توليد التزامات سيولة عظمى، على البنى التحتية للأواق المالية وفقاً لظروف أسواق مالية شديدة، و مقبولة ظاهرياً.

و يجب على الأطراف الأساسية المشاركة في السوق المالي، و التي تكون طرف فاعل في النشاطات التجارية، مع ملفات تداولات مالية ذات أخطار متعددة، أو ربما ذات أهمية منتظمة لعدد من الهيئات المالية المتنوعة، أن تأخذ بالاعتبار سيناريوهات لأخطاء مرتكبة من قبل مساهمين اثنين مثلاً في السوق المالي، أو غيرهم من الجهات التابعة الأخرى، و التي قد تؤدي إلى توليد التزامات سيولة عظمى، أمام البنى التحتية للأسواق المالية، في ظل ظروف شديدة، و مقبولة ظاهرياً

و بالتماثل مع مبدأ المخاطر الائتمانية، يتطلب **المبدأ السابع (7):** من البنى التحتية للأسواق المالية، **وجود قواعد، و إجراءات قانونية واضحة لمعالجة حالات النقص الشديدة في السيولة غير المضمونة، و إمكانيات استعادة الموارد المالية عند الحاجة.**

و للعمل على تحديد كمية، و اختبار فاعلية الموارد المالية المجمعة، وفقاً لمتطلبات الكمية المحددة في المبدأين الرابع (4) و السابع (7)، يجب على الأواق المالية أن تقوم باختبارات للموارد المالية بصورة منتظمة و فاعلة.

و بصورة أكثر دقة، يتطلب **المبدأ الرابع (4)** من الأطراف الأساسية المشاركة في السوق المالي، أن تقوم **باختبارات فاعلة لإجمالي مواردها المالية.**

بينما يتطلب **المبدأ السابع (7)**: من أنظمة الدفع المالية، و أنظمة التسوية المالية المنتظمة، و الأطراف الأساسية المشاركة في السوق المالي، أن تقوم **باختبارات فاعلة لموارد السيولة المالية**.

و تتطلب هذه المبادئ بصورة عامة، إجراء اختبارات سيولة مالية يومياً ، عبر معايير محددة، و مقاييس مالية معتمدة، و فرضيات مدروسة، في ظل ظروف مالية شديدة للأسواق المالية.

و يطلب من البنى التحتية للأسواق المالية، أن تقدم شهرياً بالحد الأدنى، تحليلات شاملة و متعمقة لسيناريوهات الاختبارات المقدمة، و الناذج المعتمدة، و المقاييس الداخلية المتبعة، و الفرضيات المعتمدة، و ذلك للتأكد من سلامتها، و صحتها، و تناسبها مع الظروف الحالية و المتطورة للأسواق المالية.

و يطلب من البنى التحتية لأسواق المالية، أن تقوم بعملية تقديم، النماذج النهائية المتكاملة لعملية إدارة المخاطر المالية، بصورة سنوية على الأقل.

و بصورة أكثر أهمية، يجب على البنى التحتية للأسواق المالية، أن تستخدم نتائج الاختبارات المالية للسيولة في ظل ظروف التعسر المالي، للقيام بتقييم فاعلية مواردها المالية، و إجراء التعديل على مستوى هذه الموارد، قدر الإمكان و بالشكل المناسب.

التسوية المالية:

تعرف **مخاطر التسوية المالية**، على اعتبارها المخاطر الناجمة عن عدم قيام التسوية المالية بالشكل المتوقع منها. و تتم عملية معالجتها في **المبدأ الثامن (8)** و حتى **المبدأ العاشر (10)**.

و تواجه البنى التحتية للأسواق المالية، مخاطر التسوية المالية، سواء كانت هذه التسويات ناجمة عن تسويات حاصلة على دفاتر التداولات التجارية للسوق المالية، أو دفاتر التداولات التجارية لسوق مالي آخر، أو على دفاتر التداولات التجارية لجهة خارجية أخرى (كالمصارف المركزية، أو المصارف التجارية مثلاً).

و يعالج **المبدأ الثامن (8)**: **إنهاء التسوية المالية** ، القضايا الأساسية المتعلقة بإنهاء عمليات التداولات التجارية المنفذة في السوق المالي.

و يجب على البنية التحتية للأسواق المالية، أن تتم عملية تصميمها، و تأسيسها، لتقوم بتوفير إجراءات واضحة، و محددة لعمليات التسويات المالية النهائية.

و يجب على الأسواق المالية، أن تقوم بعملية توفير، لتسويات مالية ختامية، للتداولات التجارية الداخلية، عند الضرورة، و حسب الأفضلية.

أو ربما وفقاً للزمن الحقيقي و الفعلي لهذه التداولات.

و يعزز **المبدأ التاسع (9):** دليل العمل السابق حول **التسويات النقدية**، و يشجع بقوة أن تقوم البنى التحتية للأسواق المالية، بالتسويات النقدية اللازمة، عبر النقد المتوفر لدى المصارف المركزية.

و في الحالات التي لا يتوفر فيها النقد المطلوب لدى المصارف المركزية، أو يكون وفقاً لمستويات غير عملية، يجب على الأسواق المالية أن تقوم بعملية تلطيف و تخفيف للمخاطر الناشئة، عن استعمال النقد المتوفر لدى المصارف التجارية.

و إضافة لما سبق ذكره، يقوم **المبدأ العاشر (10):** بتوفير دليل عمل للأسواق المالية و بنيتها التحتية حول **المقدمات العينية**.

و بصورة خاصة، ينبغي على البنية التحتية للأسواق المالية، أن تبين بوضوح التزاماتها المتعلقة، بأدوات المقدمات العينية، أو السلع.

الإيداع المركزي للأوراق المالية، و أنظمة تسويات القيم المالية المتداولة:

يتمحور **المبدأ الحادي عشر (11):** حول **الإيداع المركزي للأوراق المالية**، أما **المبدأ الثاني عشر (12):** فهو حول **أنظمة تسوية القيم المالية المتداولة**.

و يندمج هذان المبدآن، و يتوافقان ليشكلان معاً، دليل العمل السابق المتعلق بالمخاطر الخاصة التي تواجه البنى التحتية للأسواق المالية، على اختلاف أنواعها، مع وظائفها، و النماذج المعتمدة فيها.

و بينما تختلف طبيعة و مجالات النشاطات المقدمة من قبل الإيداع المركزي للأوراق المالية، استناداً إلى الهيئة المالية المعنية، و النشاطات المقدمة من قبل الأسواق المالية.

يلعب الإيداع المركزي للأوراق المالية، دوراً حيوياً في حماية الأوراق المالية، و ضمان انسجام و تلاحم القضايا المتعلقة بالأوراق المالية معاً، و التعاملات التجارية ذات العلاقة.

و يتطلب **المبدأ الحادي عشر (11):** أن يحافظ الإيداع المركزي للأوراق المالية، على **صيغ ثابتة، و رقمية لتحويلات التداولات المالية في مدخلات الدفاتر التجارية**.

و بصورة مشابهة، تلعب أنظمة تسوية القيم المالية المتداولة، دوراً هاماً في عملية التخفيف و التلطيف من المخاطر الأساسية.

و يتطلب **المبدأ الثاني عشر (12):** من هذه الأنظمة أن تقوم بعملية **إزالة للمخاطر الأساسية**، عبر ضمان حدوث التسويات المالية الختامية، بالصورة السليمة، مع تسوية الالتزامات المالية الناشئة، بالتزامن مع الالتزامات المالية الأخرى لأنظمة تسويات ختامية أخرى.

إدارة الأخطاء و المغالطات:

تتطلب هذه المبادئ من البنى التحتية للأسواق المالية، أن تمتلك الإجراءات و السياسات الملائمة، لمعالجة أخطاء المساهمين.

و يتطلب **المبدأ الثالث عشر (13):** بصورة خاصة، و هو حول **قواعد و إجراءات التعامل مع أخطاء المساهمين**، من كافة البنى التحتية للأسواق المالية، أن تمتلك القواعد و الإجراءات القانونية المحددة، الواضحة، و الفاعلة، للقيام بإدارة الأخطاء الناشئة عن تداولات المساهمين.

و يجب على هذه القواعد و الإجراءات القانونية، أن تمكن هذه الأسواق المالية من استيفاء التزاماتها في حالات أخطاء المساهمين.

و يدور المبدأ الرابع عشر (14): حول الفصل، و الانتقال.

و هو مبدأ جديد خاص بالأطراف الأساسية المشاركة في السوق المالي. و يتطلب منها أن تمتلك القواعد و الإجراءات التي تمكنها من القيام بأعمال الفصل، و إمكانية الانتقال بين المناصب المحددة للزبائن المساهمين، و الضمانات المقدمة لها، مع الأخذ بعين الاعتبار لمراكز المساهمين و مواقعهم.

و يعد الفصل و الانتقال المناسب بين الأطراف الأساسية المشاركة في السوق المالي، أمراً هاماً في ضوء أوامر مجموعة العشرين الاقتصادية الملزمة، و المتعلقة بأعمال النقص المركزي لأدوات المشتقات المالية المدرجة في السوق الموازية، بصورة منتظمة.

إدارة المخاطر التشغيلية، و مخاطر الأعمال عموماً:

تعالج مخاطر الأعمال عموماً، و مخاطر الحفظ الأمين للأوراق المالية، و المخاطر الاستثمارية، و المخاطر التشغيلية من خلال المبادئ الخامس عشر (15)، و السادس عشر (16)، و السابع عشر (17) على التوالي.

و يعد **المبدأ الخامس عشر (15) حول مخاطر الأعمال عموماً:** مبدأً جديداً قد وضع لحماية المستثمرين، و النظام المالي من المخاطر التي قد تدفع بالأسواق المالية و بنيتها التحتية، إلى إيقاف عملياتها التجارية فجأة، نتيجة لخسائر الأعمال الغير متعلقة بأخطاء المساهمين.

و يتطلب **المبدأ الخامس عشر (15)** بصورة خاصة، أن تمتلك الأسواق المالية **صافي أصول سائلة**، تتم عملية تمويلها من خلال اكتتابات المساهمين بالأسهم العادية، بما يعادل ستة أشهر على الأقل، من إجمالي نفقاتها التشغيلية الجارية. و بالتالي يمكن لهذه الأسواق أن تستمر بعملية تقديم للخدمات المالية، و العمليات التجارية كأحد اهتماماتها الرئيسية، أو خلال فترات الانتعاش المالي، أو خلال المراحل التي تحتاج فيها هذه الأسواق إلى خطط منظمة ثابتة في الحالات التي تتعرض فيها إلى خسائر في الأعمال عموماً.

و تتم عملية وضع هذه الأصول المالية، مع الموارد المالية، لتقوم بعملية تغطية لأخطار المساهمين، أو غيرها من الأخطار التي تتم عملية تغطيتها بموجب مبادئ الموارد المالية.

و يتطلب **المبدأ السادس عشر (16):** حول **مخاطر الحفظ الأمين للأوراق المالية**، و **المخاطر الاستثمارية**، من الأسواق المالية أن **تحافظ على أصولها المالية**، و **أصول المساهمين**، و أن تحافظ على **سياسات استثمارية** تتناسب مع استراتيجيات إدارة المخاطر عموماً لهذه الأسواق.

أما **المبدأ السابع عشر (17):** فهو **حول المخاطر التشغيلية**، و يقوم بتعزيز المتطلبات التشغيلية لتصبح أكثر مرونة و مصداقية. فعلى سبيل المثال: يجب أن تهدف عملية إدارة استثمارية الأعمال إلى إيجاد خطة انتعاش مالي مدروسة التوقيت للأعمال التجارية، و القيام بعملية استيفاء لالتزامات الأسواق المالية، بما في ذلك ضمن فترات الاختلالات المالية الكبيرة، أو التي تنتشر على مجالات واسعة.

و يجب أن يتم وضع خطط استمرارية الأعمال بصورة تمكن الأسواق المالية، من إتمام عملية تسوياتها المالية، في نهاية يوم الاضطرابات و الاختلالات المالية، حتى في حالات الظروف الشديدة.

كما و يجب وضع أنظمة مالية فاعلة، تمكن من استعادة مجريات الأعمال المنفذة، و التعاملات المالية الجارية، خلال ساعتين من حصول الاضطرابات.

توفير إمكانيات الدخول إلى البنى التحتية للأسواق المالية:

تعالج المبادئ الثامن عشر (18) ، و التاسع عشر (19)، و العشرين (20) الحاجة إلى وجود دخول واسع و عادل إلى الأسواق المالية، إضافة إلى الحاجة إلى إدارة المخاطر المالية التي تفرضها الترتيبات البديلة المتبعة لدخول الأسواق المالية.

يدور المبدأ الثامن عشر (18): حول متطلبات الدخول و المساهمة في الأسواق المالية، و يقوم بعملية توفير، لدليل عمل للأسواق المالية، لتقوم بتأسيس سياسات الدخول الملائمة لهذه الأسواق، بطريقة عادلة، و مفتوحة أمام الجميع. مع التأكيد على ضمان سلامة و فاعلية البنى التحتية للأسواق المالية.

و يتمحور المبدأ التاسع عشر (19): حول ترتيبات الاكتتابات للمساهمين على اختلاف تصنيفاتهم، و هو مبدأ جديد، يتطلب من الأسواق المالية أن تحدد، و تراقب، و تقوم بإدارة المخاطر المادية التي تواجهها، نتيجة لاكتتابات المساهمين غير المباشرة. و يدور المبدأ العشرين (20): حول ترابط البنى التحتية للأسواق المالية. و يتضمن متطلبات محددة و مفصلة للبنى التحتية للأسواق المالية، تساهم في نجاح ترتيبات الترابط بينها.

و نعني بصورة خاصة، البنى التحتية للأسواق المالية، التي ترتبط مع غيرها من الأسواق المالية. إما بصورة مباشرة أو غير مباشرة، و التي يتوجب عليها أن تحدد و تراقب و تقوم بإدارة المخاطر الناشئة عن مثل هذه الأنواع من الإجراءات و المتطلبات.

الفعالية:

تعالج القضايا المتعلقة بالفعالية من خلال المبدأين الواحد و العشرين (21)، و الثاني و العشرين (22).

و يعالج المبدأ الواحد و العشرون (21)، الفعالية عموماً و إمكانيات التأثير الناجح.

حيث يتوجب على الأسواق المالية أن تكون فاعلة و مؤثرة في استيفاء متطلبات مساهميها، و الأسواق المالية التي تتعامل معها، و تقدم لها الخدمات. و تعد الفعالية مفهوماً واسعاً يتضمن ما الذي يتوجب على الأسواق المالية أن تفعله، و كيفية فعله، مع توضيح للموارد المالية المطلوبة لذلك. أما التأثير: فهو يتعلق بكيفية تحقيق الأسواق المالية لأهدافها الأساسية، و أهدافها العامة على المدى البعيد.

و يعالج المبدأ الثاني و العشرون (22) : جانباً تقليدياً واحداً من جوانب الفعالية، ألا وهو استخدام إجراءات و معايير التواصل بين الأسواق. حيث يتوجب على البنى التحتية للأسواق المالية، أن تستخدم إجراءات و معايير للتواصل مقبولة دولياً، و ذلك ضمن حدود التكيف و الانسجام بالحد الأدنى، لتعزيز عامل الفعالية.

أما بالنسبة إلى الأسواق المالية التي تحافظ على عمليات مالية عبر الحدود، أو تقوم بتوفير خدمات مالية عبر عدد من الأسواق المالية (عبر الحدود)، فإن القيام باستخدام إجراءات و معايير للتواصل مقبولة دولياً، يعد بالأمر الضروري و الهام بصورة خاصة.

الشفافية:

و أخيراً، يعالج المبدأ الثالث و العشرون (23) ، و الرابع و العشرون (24) ، **الشفافية**.

و يتطلب أن يتم توفير المعلومات الملائمة للمساهمين في الأسواق المالية، و الهيئات المالية، و الجمهور عامة، و ذلك لمساعدتهم في اتخاذ القرارات السليمة، و إرساء عوامل الثقة في الأسواق المالية التي تتعامل معها.

و يدور المبدأ الثالث و العشرون (23) : حول قواعد الإفصاح، و الإجراءات الرئيسية المتبعة، و البيانات المالية للأسواق، و يتطلب أن تقوم الأسواق المالية، بالإفصاحات الفاعلة، لمساعدة المساهمين الحاليين، و المستقبلين على الحصول على فهم دقيق و محدد للمخاطر، و الرسوم، و غيرها من التكاليف المادية التي يتعرض لها المساهمون من خلال اكتتاباتهم في السوق المالي.

و يتطلب أيضاً من الأسواق المالية، أن تفصح للعامة، و تراجع بصورة نظامية، إجاباتها المعدّة، لأطر عمل الإفصاح المعتمدة ضمن هذه الأسواق المالية.

و يدور المبدأ الرابع والعشرون (24): حول الإفصاح عن البيانات المالية للسوق المالية، من مراكز التداولات التجارية.

و يعد مبدأً جديداً خاصاً بمراكز التداولات التجارية، و قد تم تطويره، لإلزامها على القيام بالإفصاح عن البيانات المالية للسوق المالية، و للسماح للمساهمين، و الهيئات المالية، و الجمهور عامة على القيام بالتقييمات المناسبة، للمشتقات المالية المدرجة في السوق الموازية بالتوقيت الملائم.

إضافة إلى إلزام الأسواق المالية الأخرى بذلك، قدر الإمكان، التي تتعامل بصورة دائمة مع مراكز التداولات التجارية، التي تعتبر مصدر تقديم للخدمات لها.

الاستخدام الدولي المستمر للمبادئ و الملاحظات حولها:

لتعزيز الاستخدام الدولي المستمر لهذه المبادئ، و الملاحظات حولها، يتضمن التقرير جزءاً خاصاً حول مسؤوليات المصارف المركزية، و منظمي الأوراق المالية، و غيرها من الهيئات المالية التي تتعامل مع الأسواق المالية و بنيتها التحتية. و ذلك بهدف الوصول إلى أنظمة فاعلة، و رقابة و إشراف محكم عليها. و تقوم كل من لجنة المدفوعات و أنظمة التسويات المالية، و منظمة (IOSCO) الدولية، بتطوير إطار عمل للإفصاح في البنى التحتية للأسواق المالية، و طرق تقييم لمبادئ البنى التحتية للأسواق المالية، و مسؤوليات الهيئات المالية، و ذلك بهدف تعزيز الإفصاح المستمر عن المعلومات من البنى التحتية للأسواق المالية، و إجراء التقييمات المناسبة للأسواق المالية من قبل المؤسسات المالية الدولية، و الهيئات المالية الوطنية.

مسؤوليات الهيئات المالية المعنية أمام الأسواق المالية و بنيتها التحتية الأخرى:

يضع التقرير مخططاً لخمس مسؤوليات أمام المصارف المركزية، و منظمي الأسواق المالية، و غيرها من الهيئات المالية المعنية التي تتعامل مع الأسواق المالية هذه، و ذلك بهدف الوصول إلى أنظمة فاعلة، و إشراف محكم، و رقابة جيدة على الأسواق المالية و بنيتها التحتية.

و تتطلب **المسؤولية (أ)** من هذه الأسواق، أن تخضع إلى الأنظمة الملزمة، و الإشراف المحكم، و الرقابة الجيدة من قبل المصارف المركزية، و منظمي الأسواق المالية، و غيرهم من الهيئات المالية المعنية الأخرى.

و تتطلب **المسؤولية (ب)**، من هذه الهيئات المالية أن تمتلك الصلاحيات اللازمة، و الموارد الكافية، لمتابعة المسؤوليات الملقاة على عاتقهم من إجراءات تنظيمية، و إشرافية، و رقابية على هذه الأسواق المالية و بنيتها التحتية.

و تتطلب **المسؤولية (ت)**، من هذه الهيئات المالية أن تحدد بوضوح، و تفصح عن سياساتها المتبعة فيما يتعلق بعلاقتها مع الأسواق المالية و بنيتها التحتية الأخرى.

و تتطلب **المسؤولية (ث)**، من الهيئات المالية المعنية، أن تعتمد مبادئ كل من منظمة (IOSCO) الدولية، و لجنة المدفوعات و أنظمة التسويات المالية فيما يتعلق بآلية عمل هذه الأسواق المالية، و أن تطبقها بصورة مستمرة.

و تتطلب **المسؤولية (ج)**، من المصارف المركزية، و منظمي الأسواق المالية، و غيرهم من الهيئات المالية المعنية، أن يتعاونوا معاً، على المستويين المحلي و الدولي، قدر الإمكان، في تعزيز سلامة و فاعلية عمل الأسواق المالية و بنيتها التحتية.

و يتوقع من الهيئات المالية، المسؤولة عن عمل البنى التحتية للأسواق المالية، أن تقبل، و تعمل وفقاً للمسؤوليات المحددة في هذا التقرير.

إطار عمل الإفصاح، و طرق التقييم:

إضافة إلى ما تقدم ذكره، ستقوم كل من منظمة (IOSCO) الدولية، و لجنة المدفوعات و أنظمة التسويات المالية، بإصدار إطار عمل للإفصاح للبنى التحتية للأسواق المالية، و طرق تقييم لمبادئ البنى التحتية للأسواق المالية، و مسؤوليات الهيئات المالية.

و يهدف إطار عمل الإفصاح، إلى القيام بتعزيز الإفصاح المستمر عن المعلومات، من قبل البنى التحتية للأسواق المالية، و ذلك استيفاء للمبدأ الثالث و العشرين (23) .

و توفر طرق التقييم دليل عمل للتقييم، و الرقابة على الملاحظات المقدمة حول هذه المبادئ و المسؤوليات.

و قد وضعت طرق التقييم هذه، بصورة أساسية، للمقيمين الخارجيين على الصعيد الدولي.

و بصورة خاصة، صندوق النقد الدولي، و البنك الدولي.

كما و توفر أرضية للهيئات المالية الوطنية، لتقوم بعملية تقييم للملاحظات حول هذه المبادئ للبنى التحتية للأسواق المالية، الخاضعة لإشرافها، و رقابتها. و لتقييم بصورة ذاتية، لطرق إعفاء بعض من المنظمين، و المراقبين و المشرفين من مسؤولياتهم ضمن هذه الأسواق المالية. و يمكن للهيئات المالية الوطنية، أن تستخدم طرق التقييم هذه بطريقة مكتوبة، أو أن تقوم بتطويرها بطريقة فاعلة و متوازنة، للقيام بالرقابة الوطنية الفاعلة، و إجراءات الإشراف الفاعل. و يمكن لطرق التقييم، أ، تستخدم من قبل البنى التحتية للأسواق المالية، و ذلك بغرض التقييم الذاتي، على الملاحظات المقدمة، حول هذه المبادئ. و قد أرفقت هاتان الوثيقتان، بمسودة استشارة عامة، ضمن هذا التقرير.

الخطوات المستقبلية:

يعد نشر هذا التقرير، الخطوة الأولى، في جهود كل من منظمة (IOSCO) الدولية، و لجنة المدفوعات و أنظمة التسويات المالية، في تعزيز سلامة و فاعلية البنى التحتية للأسواق المالية. و تقوم اللجان كما ذكر آنفاً، بنشر أطر عمل الإفصاح، و طرق التقييم للحصول على استشارات الجمهور عامة. و سيتم الانتهاء من هاتين الوثيقتين مباشرة. كما و سيتم استخدامهما لتعزيز شفافية الأسواق المالية، و دعم مستويات عامة من الرقابة على المعايير الدولية. و إضافة لما ذكر سابقاً، ستعمل كل من منظمة (IOSCO) الدولية، و لجنة المدفوعات و أنظمة التسويات المالية، في جهود عمل إضافية على إصدار القرارات حول البنى التحتية للأسواق المالية. و يهدف هذا العمل، إلى توفير دليل عمل لطرق و أساليب الانتعاش المالي، و أنظمة إصدار القرارات، لتتوافق الأسواق المالية مع الصفات الرئيسية لمجلس الاستقرار المالي في أنظمة إصدار القرارات الفاعلة للمؤسسات المالية، مع الأخذ بعين الاعتبار للصفات الخاصة لهذه الأسواق المالية.

و أخيراً يعمل أعضاء منظمة (IOSCO) الدولية، و لجنة المدفوعات و أنظمة التسويات المالية جاهدين لاعتماد مبادئ جديدة لنهاية العام 2012، و وضعها في التنفيذ بالسرعة الممكنة.

و خلال الأشهر القادمة، ستقوم كل من منظمة (IOSCO) الدولية، و لجنة المدفوعات و أنظمة التسويات المالية بإجراء نشاطات خارجية لإعلام كل من هذه الأسواق المالية، و الهيئات المالية، و الجمهور عامة حول هذه المبادئ.

السيد مساميشي كونو

و

السيد ويليام س دودلي.

**رئيسا اللجنة الرائدة لمراجعة
المعايير الصادرة عن منظمة
(IOSCO) الدولية، و لجنة
المدفوعات و أنظمة التسويات
المالية.**

يرجى التفضل بالاطلاع.

ك.ع.